الفاسدة او كثرت الايدي التي تكررت من اول
الاسلام الى زماننا هذا بلى وصول الاموال
الموجوده اليوم امّا المستند الاول فباطل فان
الظلم كثير ولسلى بالاكثر فانهم الجنديه اذ لا يظلم
الا ذو غلبة او شوكة وهم اذا اضيفوا الى كل العالم لم
يبلغوا الى عشر عشيرهم فكل سلطان يجتمع عليه من
الجنود مائة الف مثلا فيملك اقليما يجمع الف الف
وزيادة ولعل بلدة واحدة من بلاد مملكته يزيد
عددهم على جميع عسكره ولو كان عدد السلاطين
اكثر من عدد الرعيه لهلك الكل اذا كان يجب على كل
واحد من الرعية ان يقوم بل بعشره منهم مع تنعمهم
في المعيشة ولا يتصور ذلك كفاية الواحدة منهم
يجمع من الف واحد من الرعيه وزيادة وكذا القول
في السراق فان البلد الكبيرة تشتمل منهم على عدد قليل
واما المستند الثاني وهو كثرة الربا والمعاملات
الفاسده فهي ايضا كثيرة وليس بالاكثر اذ اكثر المسلمين
يتعاملون بشروط الشروع فعدد هولاء اكثر
والذي يعامل بالربا وغيره لو عددت معاملاتهم لكان
عدد الصحيح يزيد منها على الفاسد الا ان
يطلب الانسان بوهمه في البلد مخصوصا بالخيانة
وقلة الدين حتى يتصور ان معاملات الفاسدة

الكرد

اكثر ومثل ذلك المخصوص نادر وان كان كثيرا
فليس بالاكثر لو كان كل معاملات فاسده كيف ولا
يخلو هذا ايضا من معاملة صحيحة تساوي الفاسد
او تزيد عليها وهذا مقطوع به لمن تامله وانما غلب
على النفوس لاستكثار النفوس الفاسده واستعادها
اياه واستعظامها له وان كان نادرا حتى ربما يظن
ان الربا وشرب الخمر قد شاع كما شاع الحلم فيتخيل
انهم الاكثرون وذلك خطا فانهم الاقلون وان كان
فيهم كثرة واما المستند الثالث وهو خيلاء
يقول الاموال انما تحصل من المعادن والنبات
والحيوان حاصل بالتولد فاذا نظرنا الى شاة مثلا
وهي تلد في كل سنة فيكون عدد اصولها الى زمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قريبا من خمسمائة
شاه ولا يخيل هذا ان يطرق الى واحد من تلك الاصول
غصب او سرقة او معاملة فاسدة فكيف نقدر ان
نسلم اصولها عن تصرف باطل الى زماننا هذا وكذا
بذور الحبوب والفواكه تحتاج الى خمسمائة اصل والف
الى اول الشرع ولا يكون هذا حلالا عالم يكون
اصله الى زمان النبوة حلالا واما المعادن فهي التي
يمكن نيلها على سبيل الابتداء وهي اقل الاموال فاكثر
ما يستعمله منها الدنانير والدراهم ولا تخرج الاعداد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)